أحمد محمد قدّور

اللسانيات والمشكلات اللغوية الراهنة

1- تمهيد (اللسانيات ومهمّاتها في المجالات الاجتماعية)

يتطلب الحديث عن اللسانيات والمشكلات اللغوية الراهنة الإشارة إلى ماواجهته اللسانيات من أزمات تتعلق بالأطر المعرفية والمصطلحات والجدوى العلمية وتعدّد المدارس وتباين مجالات الاستفادة، ونحو ذلك[1]. وليس خافياً أن اللسانيات تجاوزت الكثير من الأزمات، ورسّخت وجودها في المجال الأكاديمي، والمجال الثقافي، وصارت جزءاً من العلوم المتداولة والمناهج المرغوبة ولا سيما في النقد والأسلوبية والسيميائية والتداولية وغير ذلك.

لكن وجهاً آخر من وجوه أزمة اللسانيات يتجلّى في عدم الاهتمام بالمشكلات اللغوية في الوطن العربي، وقلّة الأعمال العلمية في اختصاص اللسانيات الاجتماعية أو « علم اللغة الاجتماعي»، وهو أحد فروع اللسانيات التطبيقية. وربما قلّل هذا الوضع من الاقتناع بجدوى اللسانيات العملية، وزاد عدد المشككين بأهمية اللسانيات في المجالات الدرسية الأخرى عامة[2].

إنّ المشكلات التي يعرض لها علم اللغة الاجتماعي كثيرة ومتنوّعة، إنه يعرض للتنوعات اللغوية في المجتمع الواحد، وموقع هذه التنوعات من اللغة النموذجية أو المشتركة، ومشكلات التواصل اللغوي بين الأمم والجماعات التي تستعمل لغات مختلفة، وما تسبّبه الثنائية أو التعددية اللغوية في الوطن الواحد[3]. ويطمح علم اللغة الاجتماعي إلى إيجاد حلول لتلك المشكلات من خلال البحوث العلمية الدقيقة التي تشمل علاقة اللغة بالسياسة والتعليم والدين والثقافة وكل المجالات الاجتماعية التي تتصل باستعمال اللغة ومستوياتها المحكية واللهجية والفنية.

ويضع علم اللغة الاجتماعي أمام صانع السياسات المعلومات العلمية وخرائط التوزع اللغوي واللهجي، ويحدّد مناطق الثنائيات اللهجية أو اللغوية، ويرصد آراء السكان تجاه السياسة اللغوية، كما يضع جملة من القضايا التي تمثل مشكلات تعترض بلداناً كثيرة، منها:

1- وضع مقاييس للكتابة الصحيحة والكلام الجيّد، وتسهيل سيرورة اللغة في المجتمع.
2- تحديد المستوى الواجب استعماله في المجال الرسمي ووصفه وصفاً علمياً.
3- ملاءمة اللغة بوصفها وسيلة تعبير طبيعي للشعب الذي يستعملها.
4- قدرة اللغة على أن تكون أداة للإبداع الفكري والأدبي، وقياس هذه القدرة دورياً.
5- اختيار لغة التعليم ومستوى التواصل التربوي، ومتابعة التنفيذ ورصد النتائج بالتعاون مع الجهات المختصة.
6- ترجمة الأعمال الأدبية بصورة منهجية لرفد اللغة الوطنية بالجديد.

1 | انظر: [قدور، 2001، ص 11 وما يليها].
2 | انظر: [عشاري،1988، ص10].
3 | انظر: [بشر، 1997، ص 47].

7- اعتماد اللغة المناسبة للعلوم والبحوث، وتنسيق ذلك مع الجامعات والمجامع اللغوية.
8- توجيه حركة الصراع بين اللغة الرسمية واللهجات، ولا سيما على صعيد الإعلام.
9- التوازن بين مقتضيات اللغة الوطنية الأم، وضرورة استعمال المحكية.
10- تحديد المكان الذي تشغله اللغة الأجنبية في مجتمع الحياة والمعرفة والتعليم.
11- تعيين المجالات التي تشكل فيها اللغة مشكلة تواصل اجتماعي.
12- التعاون مع الجهات المؤثرة في اللغة كالمؤسسات الدينية واتحادات الأدباء والصحفيين والإعلاميين[4].

ويبقى عمل الدولة العمل الأساسي في مجال التخطيط اللغوي ورسم السياسة اللغوية وتنفيذها لما تملكه من سلطة، ولا سيما إذا أحسنت التعاون مع الجمعيات والمجامع والنقابات والمراكز الاجتماعية الأهلية. وكلما كانت قرارات الدولة في هذا الصدد صادرة عن معطيات علمية يكوّنها أصحاب الاختصاص كان تقبلها مناسباً، ولم تحتج إلى ضرورات الفرض القسري.

ويرى عشاري أحمد محمود أنّ أفضل مدخل لتجاوز أزمة اللسانيات (التطبيقية) ينطلق من الجانب المعرفي، ويتمثل في جدول أعمال أو توجيهات للبحث اللساني في الوطن العربي الذي يعاني مشكلات لغوية متعددة لم يعد مقبولاً تجاهلها أو تجاوزها بمنطق التعميم السياسي وفرض الآراء المثالية. ويرى عشاري أنّ هناك مجموعتين من البحوث التي يتوجّب إجراؤها، هما:

أ- البحوث الأساسية الكبرى، كالمسح اللغوي للسودان، ومشروع الرصيد اللغوي لمنطقة المغرب العربي، ومشروع بحوث اللغة العربية المعاصرة في السودان[5]. إن المسح اللغوي مثلاً ضروري لدول عربية أخرى، مثل موريتانيا والصومال وجيبوتي والجزائر ودول الخليج العربي ودول عربية أخرى، ويدخل في هذه البحوث التنوع اللغوي ووصف اللهجات علمياً وتقديم المعطيات للساسة وأصحاب القرار.

ب- الموضوعات المتعددة الجوانب، وهي موضوعات تستدعي تضافر معارف ونظريات ومناهج متعددة، كالتعريب والمصطلح العلمي واللهجات وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وتحليل الخطاب السياسي والإعلامي[6].

وسيعرض هذا البحث لعدد من المشكلات اللغوية الراهنة مما يدخل في مجال البحوث اللغوية الاجتماعية كعلاقة الدولة والقومية باللغة، والتوزع اللغوي في الوطن العربي، والصراع اللغوي، والازدواجية اللغوية ومشكلة المحكية واللهجات. ولن يعرض البحث للقضايا اللغوية الكبرى كالتعريب والتعليم والنزاعات اللغوية وتحليل الخطاب السياسي والإعلامي لما تنطوي عليه هذه القضايا من أدبيات واسعة، وما تحتاجه من جهود لايمكن لهذا البحث الوجيز أن ينهض بشيء منها.

2- الدولة والقومية واللغة

إنّ مفهوم الدولة- الأمة الأوربي لم يستطع العرب في العصر الحديث تحقيقه بسبب فرض التجزئة، وإيجاد فلسفات سياسية تعتمد مشروع الدولة- الإقليم، أو ماعبّر عنه بـ «القطر»، ثم بالدولة القطرية. وأغلب الدول التي قامت على أساس القطر ليس لها مستند حقيقي من الأرض والثقافة واللغة يسوّغ استقلالها عن أخواتها. ولا شك في أن الاستعمار الغربي حاول اصطناع هويات دينية أو تاريخية أو إثنية لتسهل عليه إنشاء الكيانات القطرية وترسيخها. وأكبر مثال على ذلك وأوضحه مافعلته بريطانية وفرنسة بعد الحرب العالمية الأولى من تقسيم بلاد الشام، وما فعلته بريطانية من تقسيم لبلدان الخليج العربي، ونحو ذلك. وقد أدى التقسيم القطري إلى مشكلات سكانية مختلفة، كما أدى في بعض حالاته إلى تقسيم لغوي أو لهجي ظهرت آثاره فيما بعد/ ومعروف أن المجتمعات العربية أو الولايات إبان الخلافة العثمانية على مدى أربعة قرون كانت تنضوي تحت راية الإسلام الذي يجعل اللغة العربية رابطة أساسية بين المسلمين، وإن كانوا يتحدثون لغات أخرى. وحين ظهرت فكرة القومية العربية مطلع القرن العشرين نحّى القوميون الاختلافات الإثنية واللهجية، ووضعوا اللغة العربية الفصحى أساساً لمشروعهم في الوحدة والنهضة، وأخذوا بالمفهوم الاكتسابي للغة، لا المفهوم العرقي الانتسابي.

4 | انظر: [ميشال، 1983، ص 162–163].
5 | انظر: [عشاري، 1988، ص24–29].
6 | انظر: [السابق].

وهكذا حدث تباين بين مفهومات: الأمة والدولة والقومية، فالأمة أو «الوطن العربي» كيان ثقافي لغوي تتقاسمه دول عربية، ولا يتجسّد في دولة واحدة. أما الدولة «القطرية» فهي تعبير عن سلطة سياسية على جزء من الوطن الكبير، له حدوده التي رسمها الاستعمار الغربي وثبتتها المعاهدات والقوانين الدولية. أما القومية فهي مشروع العرب في النهضة المستند إلى «العروبة»، والساعي إلى وحدة سياسية في دولة حديثة لها أبعاد تاريخية وإرث حضاري. وتبرز «الأقليات» في الدول العربية بين التمتع بالمواطنة والمساواة غالباً، والنفور من القومية العربية والهوية العربية. ولم يكن أصلاً مايشير إلى وجود أقليات قومية ذات نزوع انفصالي، لأن العيش المشترك مع مكوّنات المجتمع العربي ذي الطابع الإسلامي، والتلاحم العميق بين عناصر المجتمع كان يبقي طموح الإقليات في الحدود المقبولة وطنياً. لكنّ عدم الارتياح إلى القومية العربية ومشروعها تحوّل لدى بعض الأقليات بسبب التشجيع الخارجي إلى نزوع نحو تشكيل أقليات قومية لها مشروعها المناهض للأمة وطابعها العربي. ولا شكّ في أنّ خطاب الأقليات وحقوق الإنسان والتدخل في شؤون الدول تحت راية الأمم المتحدة أحدث مشكلات للكثير من الدول العربية وظّفت في سياق صراع الإرادات وطمس الهوية والإمعان في التفتيت7.

ولا شكّ في أن رسوخ الطابع العربي في اللغة والتاريخ والأدب والعادات وغيرها على امتداد ألف وخمسمئة عام متواصلة مايؤكد الدور المركزي الذي أدته اللغة العربية في صياغة التشكل المجتمعي رغم التباعد الجغرافي والتجزئة القسرية والضعف السياسي والتقهقر الاقتصادي في فترات ليست بالقليلة من تاريخ الأمة. « لقد تشكلت الأمة العربية بصورتها الراهنة على أرضية الأصول المشتركة، وامتزاج الأعراق في هوية إسلامية عربية»8.

وهناك أسس لقلق جدّي على الاستقرار السياسي إذا تحوّلت الدولة إلى دولة ذات تعدّدية قومية. وهذا مايبدو جلياً — كما يقول رالف فاسولد- في دول صارت لغات الأقليات العرقية فيها رمزاً للشعور القومي. فالمعروف أن الدول ذات القوميات الواحدة تكون أكثر استقراراً من الدول التي تبرز فيها قوميات منافسة، لأنّ الإحساس بالأمة -ولو كانت الحالة قطرية- أكثر صعوبة في دولة ذات تعدّدية قومية منه في دولة أحادية القومية9.

ومن المؤكد أنّ المجموعات العرقية التي تشكل الأمة هي من التمازج بحيث يصعب فصل أيّ منها في تاريخه ومعتقده ولغته وعاداته عن باقي أجزاء الأمة. لقد امتزج العرب في المشرق بكل المهاجرين أو المجاورين من الكرد والشيشان والترك والأرمن، كما امتزجوا، بل كانوا امتداداً للآشوريين والكلدان والسريان والبربر وغيرهم من الشعوب القديمة. كما امتزجوا بالمجموعات الحامية والإفريقية، واشتركوا مع جميع هذه الأقوام في تاريخ واحد ومصير مشترك.

ويبدو أنّ الكثير من المشكلات اللغوية للأقليات الإثنية يأخذ طريقه إلى الحلّ عن طريق إحياء الروابط المشتركة والاندماج الثقافي والتعليم والإعلام. وليست هناك خطورة في أن يتكلم الناس بلغاتهم أو لهجاتهم في حياتهم، إنما الخطورة في اتخاذ هذه اللغات أو اللهجات أساساً للانفصال وتهديد وحدة الدولة. ويبقى مضماران رئيسان تصبح فيهما اللغة مشكلة لتسيير أمور الدولة: الإدارة العامة للحكومة والتعليم، وهما من مظاهر السيادة والوحدة الوطنية. ومن المؤكد أنّ مواجهة هذه المشكلات بالبحث العلمي ورسم سياسات مرونة سيفوّت الفرص المرتقبة للاستعمار الأمريكي في تفتيت دول الأمة وأقطارها، على النحو الذي سعى إليه في العراق والصومال والسودان، أو مايسعى إليه في المغرب وموريتانيا والجزائر ومصر، أو ماتؤيده فيه القوى الغربية من خطاب الأقليات عامة وحقوق الإنسان والمرأة والعمالة الوافدة ونحو ذلك. في الوقت الذي تتغاضى فيه هذه القوى عن الاحتلال والقتل والتخريب والتهويد وحصار الملايين في فلسطين وقتل المدنيين في أفغانستان، وفي العراق حيث مازال مسلسل الدم جارياً ومشروع التقسيم قائماً.

3- التوزّع اللغوي

تتميز أغلب دول العالم — كما يقول هارالد هارمان- بتنوّع لغوي يتراوح بين 10–100 لغة. ومن الملامح المميزة لعالم الدول الحديثة حسب ذلك هو تكوين سكاني متعدّد القوميات في مجتمع متعدد الثقافات ذي لغات

7 | انظر: [كوثراني، 1987، ص 7].
8 | انظر: [أبو نضال، 1987، ص31] وانظر للتوسع: [مركز دراسات الوحدة العربية،1986].
9 | انظر: [ميشال ، 1983، ص164]، وانظر: [فاسولد، 2000، ص47].

عديدة[10]. ويتابع هارمان قائلًا « إن الأسرة الدولية لاتعرف سوى حالات استثنائية قليلة من التجانس اللغوي. تبقى التصورات المثالية حول كيان ذي لغة واحدة موحدة حالة طوبائية لايمكن الوصول إليها بالنسبة إلى معظم المجموعات اللغوية. حتى في المناطق التي يتولد فيها من وجهة نظر اللغة الانطباع وكأن هناك لغة واحدة سائدة نشاهد اختلافات ثقافية إثنية مختبئة في زاوية ما»[11]. والتنوّع اللغوي حقيقة لايمكن إنكارها، وإن اختلفت وجهات النظر إليها. فالمجتمع يضمّ أقليات لغوية على أيّ نحو من الأنحاء، كما أنه متأثر أحياناً بلغة المستعمر، أو أنه يعاني من لغات التعليم الأجنبية المفروضة، أو يعيش إلى جانب ملايين المهاجرين الغرباء الذين يشكلون عالماً بابلياً من اللغات.

وفي الوطن العربي أساساً العربُ ولغتهم، وما لها من صور لهجية محكية لانعدّها هنا من باب التنوّع اللغوي، وفيه المجموعات الإفريقية كالنوبيين والدينكا وغيرهم كثير، وفيه المجموعات الأمازيغية المتعددة من مصر إلى المغرب وبعض دول الصحراء الإفريقية الكبرى، وفيه المجموعات التركية والكردية والأرمنية، ومجموعات أخرى أقلّ عدداً، وفيه العمالة الآسيوية الوافدة في دول الخليج العربي. وهناك أيضاً مراكز البحوث والجامعات الأجنبية التي تشكل جزراً لغوية داخل بعض بلدان الوطن العربي. وقد أحصى هارمان اللغات المستعملة في بعض الدول العربية التي توافرت لها البيانات اللازمة، على هذا النحو[12]:

1- السودان (134) لغة
2- الإمارات (9) لغات.
3- السعودية وموريتانية وعمان (8) لغات.
4- الأردن (7) لغات.
5- اليمن (6) لغات.
6- جزر القمر وجيبوتي والكويت ولبنان (4) لغات.
7- البحرين وقطر (3) لغات.

ويرى عشاري أحمد محمود أنّ المجموعات اللغوية تتوزع على هذا النحو:

1- المجموعة التي تتحدث اللغة العربية فقط، لكن لها قدرات متباينة على المستوى اللهجي قرباً أو بعداً عن الفصحى الرسمية لغة التعليم والإدارة.

2- المجموعة التي تتحدث لغة وطنية خاصة بها كلغة أولى، وتتحدث لهجة عربية محاكاة للمجتمع وتنخرط في التعليم بالفصحى أسوة بالعرب. كالتركمان والأكراد والنوبيين والأمازيغ وغير هؤلاء.

3- المجموعة التي تتحدث لغاتها الوطنية فقط سواء أكانت من لغات البلد أم كانت من لغات أخرى مهاجرة، ولا يعرفون من العربية ولهجاتها مايعدّ معرفة ما مثل هؤلاء في السودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي والجزائر والعراق والعمالة الوافدة إلى الخليج العربي[13].

4- المجموعة التي تتحدث لغات مستوردة ـــ أو لغة المستعمر- في الثقافة والسياسة، وتتكلم لهجة ما ولا تمارس التعليم بالفصحى، مثل هؤلاء في لبنان، ومصر إبان حكم أسرة محمد علي.

ويقود التنوّع اللغوي إذا توافرت له الشروط الملائمة كالإحساس بالغبن وذيوع مبادئ الاستقلالية والمطامع السياسية إلى صراع لغوي قد يقضي على الشعور بالوحدة والانتماء والارتباط بالعوامل المشتركة بين أبناء المجتمع. وهناك حلول متعدّدة للصراع اللغوي، منها التهجير القسري لمجموعات كبيرة من السكان، وتوزيعهم بين عدد من الأقاليم، أو اعتماد لغة أجنبية لتسيير أمور الدولة والتعليم عامة، كما حدث في الهند حين اعتمدت اللغة الإنجليزية على أنها حلّ مؤقت بانتظار توسّع اللغة الهندية وبعض اللغات الأخرى وانتشارها لتحلّ محلّ الانجليزية[14]. ومن المعروف أنّ عدداً من الدول الحديثة عانت من الصراع اللغوي كالاتحاد السوفييتي السابق والاتحاد اليوغسلافي المنحل، والمملكة البلجيكية والصين الشعبية وكندا وأيرلندا، والكثير من الدول الإفريقية وبعض الدول العربية، وفلسطين بعد الاحتلال

10 | انظر: [هارمان، 2006، ص68].
11 | [السابق ، ص69].
12 | انظر: [السابق ، ص67–68].
13 | انظر: [عشاري، 1988، ص11–12].
14 | انظر: [ميشال ، 1983، ص165–166].

والهجرة اليهودية الواسعة، وامتداد ذلك إلى مايعرف بأراضي عام 1967، ولا سيما الضفة الغربية، ومدينة القدس التي يجري فيها صراع سكاني وديني وثقافي لفرض واقع التهويد ومحو كلّ آثار التعريب. ويلاحظ أنّ العراق بعد الاحتلال الأمريكي اتجه نحو ثنائية لغوية رسمية عربية- كردية لتسويغ التقسيم التدريجي الفعلي على أسس عرقية أو طائفية، وإذكاء الصراعات على مناطق متنازع عليها، على حساب عناصر الثقافة المشتركة والدين والتاريخ.

واتجهت بعض الدول الإفريقية إلى تبني لغة وطنية واحدة من مجموع لغات كثيرة، وجعلها لغة رسمية، مع الاعتراف باللغات أو اللهجات الأخرى داخل الدولة دون محاولة القضاء عليها[15].

وبناءً على ماتقدّم يلاحظ أنّ هناك تنوّعاً لغوياً في الوطن العربي، وهو أمر طبيعي تفرضه حقائق تاريخية. ويمكن تصنيفه على هذا النحو:

1- تنوّع بين اللغة المشتركة «العربية ولهجاتها»، ولغات الأقليات الإثنية القديمة أو المجاورة أو المهاجرة حتى الحرب العالمية الأولى.

2- تنوّع بين اللغة المشتركة «العربية ولهجاتها»، ولغات أجنبية، كالفرنسية في لبنان وبعض بلدان المغرب العربي ولا سيما الجزائر وموريتانية.

3- تنوّع بين اللغة المشتركة «العربية ولهجاتها»، ولغات المهاجرين الآسيويين إلى بلدان الخليج العربي خاصة وعدد من البلدان الأخرى عامة.

وقد اتخذ النوع الأول طابعاً حادّاً في المشرق العربي مع ظهور القوى الانفصالية الكردية، وما جرّته من صراعات مسلّحة، وفي المغرب العربي مع بروز خطاب الهوية الخاص بالسكان الأمازيغ مما سنعرض له بعد قليل.

أما النوع الثاني فاتخذ طابع التغريب والفرنجة وفرض لغة المستعمر، وما زالت آثاره باقية في لبنان، وفي بعض بلدان المغرب العربي، وقد برزت صور منه حديثة في بعض بلدان الخليج نتيجة الغزو الثقافي والتعليمي. ويبقى النوع الثالث الذي يمثل حالة طارئة، لكنها واسعة، محتاجا إلى توصيف علمي يرصد أوضاعه وآثاره في اللغة العربية ولهجاتها.

وسنقف في هذا الجزء من البحث عند ثلاثة أمثلة للتنوّع اللغوي الذي وصفناه قبل قليل. والمثال الأول هو لبنان. إذ مازالت مشكلة (ازدواجية) اللغة العربية والفرنسية تهمّ لبنان في الكثير من مجالات الحياة والتعليم والسياسة. وإذا صحّ أنّ كلّ شيء قابل للتسييس في لبنان، فإن هذه المشكلة وجدت شكلاً سياسياً طائفياً يدعي أن المجتمع المسيحي يجسّد اللغة الفرنسية وثقافتها، وأن المجتمع الإسلامي يمثّل اللغة العربية وثقافتها. وهذا ادعاء اعتباطي يهدر القيم الثقافية الجامعة للغة العربية في لبنان وغيره، ويتجاهل هوية لبنان وكيانه السياسي العربي الذي قام على أساس توافق مكوّناته على إنشاء دولة واحدة لها انتماؤها العربي الصريح[16]. ويلاحظ أن المدارس الدينية ذات المراجع الأجنبية والمراكز الثقافية الغربية تغذي أشكال التنوّع اللغوي في لبنان، وتحاول إبقاءه ضمن مجموعة المشكلات الطائفية والإيديولوجية والاقتصادية التي يعاني منها لبنان. ويرى بعض دعاة (الازدواجية) ضرورة حضارية في استعمال اللغة الفرنسية، ولا سيما في التعليم العالي والعادات والتقاليد والعلامات الدالة على مجتمع متفرنج. ولا شكّ في أن هذه المشكلة التي يبدو أنها آخذة في التراجع ينبغي أن تخضع للبحث العلمي والوصف المحايد لكشف مداها وآثارها وما لها من صلات بالثقافة والدين ونحو ذلك من علاقات اجتماعية.

ومن آثار الاستعمار الفرنسي الثنائية بين العربية والفرنسية في بلدان المغرب العربي. إذ فرض المستعمر لغته على الحياة والتعليم والإدارة عشرات السنين، وأبقى نفوذه اللغوي قبل رحيله عن هذه البلدان. وإذا كانت الثنائية التي أشرنا إليها في لبنان اتخذت طابعاً دينياً طائفياً، فإنها في المغرب العربي اتخذت طابعاً ثقافياً كولونيالياً مقاوماً للتعريب. وما زالت آثار الثنائية هناك تظهر في التعليم والصحافة والبحث العلمي ونحو ذلك.

والمثال الثاني هو الثنائية بن اللغة العربية واللهجات (أو اللغات) الأمازيغية في المغرب العربي. ويرى هارمان في هذا السياق أن اللغة العربية موجودة في إفريقية منذ زمن طويل، وهي اللغة الأم للقسم

15 | انظر: [السابق ، ص165].
16 | انظر: [الفيتوري، 1989، ص90–91].

الشمالي من القارة، إذ لايمكن عدّها لغة مستوردة في أيّ حال من الأحوال. ولهذا يتم تصنيف المكانة الرسمية المتميّزة للغة العربية في مصر وليبية والجزائر وموريتانية وتونس والمغرب على أنها لغة (إندوغلوسية)، أي وطنية داخلية[17]. ويضيف هارمان أنّ أربعين بالمئة من سكان المغرب (المملكة المغربية) يتحدثون إحدى لغات البربر المتعدّدة. وإن كانت حالة لغة الأكثرية في المغرب تتجه على المدى البعيد نحو تكاثر عدد الناطقين بالعربية، نظراً لزيادة وتيرة اندماج غير العرب في المجتمع المغربي[18]. ومن المؤكد أن معطيات الاستشراق والجامعات الغربية والقوى الاستعمارية المباشرة عملت على إقصاء اللغة العربية وتقوية النزعات الإقليمية وإحلال اللغات الأوربية محلّ العربية. وتأتي الادعاءات المشككة في عروبة الشمال الإفريقي في هذا السياق مع كل الأساليب غير العلمية. فقد «تم التنظير للمنطق العرقي وإذكاء روح التعصّب الديني والطائفي بدعوى حق التعددية والاختلاف وإحياء التراث الشعبي واللغات المحلية»[19]. ويرى محمد الفضيلي « أن البحث في تاريخ المنطقة يؤدي بنا وبالباحثين ذوي الوعي الحضاري والخبرة السياسية والتاريخية أمثال عثمان سعدي إلى الإقرار بحقيقة لايمكن إنكارها، وهي أن أصل سكان الوطن العربي واحد. وقد أثبت علم الحفريات ذلك»[20]. وهناك إصرار غربي ولا سيما فرنسي على إثبات اختلاف الشمال الإفريقي (أي المغرب العربي) عن الشرق الأوسط (أي المشرق العربي)، وتغذية الدراسات الأمازيغية في الجامعات الفرنسية. وتحتاج هذه المشكلة من الوجهة العلمية إلى تناول دقيق يدرس اللهجات القديمة ويظهر علاقاتها بالعربية، ويتيح لها فضاء ثقافياً ضمن الإطار العربي العام الذي يمثل الوحدة الدينية والثقافية والإقليمية للمجتمع كلّه. وليس خافياً في هذا الصدد ماتتعرض له الهوية العربية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي من تهديد حقيقي بعد موجات من الهجوم على القومية العربية والناصرية والجامعة الإسلامية من قبل. إنه إمعان في التمزيق والتفتيت واصطناع هوية غريبة (شرق أوسطية) على أنقاض الهوية العربية المتمثلة في اللغة والدين أساساً[21].

والمثال الثالث على التنوّع اللغوي هو مايتجلّى في عدد من بلدان الخليج العربي، ولا سيما دولة الإمارات. فقد بدأت شركات النفط منذ وقت مبكر بالاستعانة بالعمال الأجانب من أجل تشييد البنى التحتية وتأمين عمل المنشآت. ففي عام 1972 وصل عدد هؤلاء إلى نحو ثمانمئة ألف، وخلال سنتين وصل عددهم إلى نحو مليون ومئتي ألف، ثم توالت أعدادهم بالتزايد حتى بلغت الملايين. وليس غريباً أن نجد شبه مستوطنات آسيوية في الكويت ودول الخليج الأخرى. فقد أفادت المجموعات المهاجرة من الليبرالية التي تشيع في الأنظمة الحاكمة، وتداولت صحفها وأسّست مدارسها واستوردت منتجات بلدانها وأشاعت أنماط عيشها دون ضغوط قاهرة[22]. إنّ المهاجرين الهنود والباكستانيين والبنغاليين والسريلانكيين والكوريين والصينيين وغيرهم يشكلون تجمعات لغوية غير قابلة للاندماج، ومثيرة لحالات لغوية لهجية تؤثر في هوية الخليج العربية، إضافة إلى المسائل الدينية والتربوية ذات الحساسية الخاصة. لقد فضّلت معظم دول الخليج العمالة الآسيوية على العمالة العربية، ماعدا بعض الاستثناء المتصل باستقبال اللاجئين الفلسطينيين الراغبين بالعمل والإقامة المؤقتة من دون أن يكون هؤلاء منتمين إلى هذه الدول من الناحية القانونية (أي أن تتحول هذه الدول إلى دول مضيفة للاجئين). ومن الطبيعي أن يتطلع المهاجرون العرب -وأغلبهم من أصحاب الكفاءات العالية- إلى الإقامة المديدة، والحصول على الجنسية أسوة -على الأقل- بالكثير من الإيرانيين. غير أن هذا التفضيل للآسيوي على العربي لن يجنب الخليج المشكلات السكانية، إذ لايمكن استيراد العمال دون احتمال بروز صراع اجتماعي ولغوي وثقافي وديني. إنّ مثل هذه الصراعات المتوقعة تحتاج إلى سياسة اقتصادية ذات أبعاد ثقافية، كما تحتاج إلى بحوث علمية، وتوجيه تربوي وإعلامي يتفق وهوية الخليج العربي قبل أن تصل الأمور إلى تشكيل أقليات عرقية أو قومية أو دينية. وتبدأ المنظمات الدولية التي ترصد عيونها الدول النامية بالحديث عن حقوق الأقليات وحرّية الإنسان وأنظمة العمل والمشاركة في قيادة المجتمع.

17 | انظر: [هارمان، 2006، ص107].
18 | انظر: [السابق ، ص79].
19 | انظر: [الفضيلي،1992، ص133].
20 | [السابق، ص131].
21 | [السابق، ص 130].
22 | انظر: [الدنيا،1991، ص 204–207].

4- الازدواجية اللغوية (اللغة الفصحى واللهجات المحكية)

تشير ازدواجية اللغة eissolgiD إلى حقيقة عامة تدل على أن المتحدثين يستخدمون أكثر من شكل لغوي في حالة ما، وشكلاً لغوياً في حالة أخرى. ولاحظ فرجسون nosugreF أنّ هناك حالة أخرى تتمثل في وجود شكلين لغويين للغة واحدة يستخدمهما المجتمع بشكل متساو[23]. وتجب الإشارة إلى أنّ ازدواجية اللغة هنا تختلف عن استخدام لغتين منفصلتين على النحو الذي مرّ بنا في الفقرة السابقة في التنوع اللغوي أو التعدّد أو الثنائية بين لغات مختلفة. وفي اللغة العربية يلاحظ بداية المستوى الفصيح المتمثل في لغة القرآن الكريم والأدب والمدوّنات والاستعمال الرسمي، وهو مانعبّر عنه بالعربية الفصحى، وهي اللغة المشتركة، ويلاحظ أيضاً أشكال عامية «دنيا» هي لهجات محكية شفهية متعدّدة تختلف من بلد عربي إلى آخر، بل من مدينة إلى أخرى، أو أقلّ من ذلك[24]. وذهب فرجسون لتطبيق ازدواجية اللغة على أربعة مجتمعات لغوية، هي العربية ولهجاتها، واليونانية الحديثة، والألمانية المتحدث بها في سويسره، ولغة هيتي المزيج. ويهمّنا في هذا الصدد الوقوف على أسس ازدواجية اللغة العربية ولهجاتها لما لها من خطورة على وحدة المجتمع وأهمية اللغة في السياسة.

وهناك اختلافات واضحة بين الفصحى ولهجاتها المحكية في عدد من الأسس، كالوظيفة والمقام والتراث والاكتساب والتقييس والثبات والقواعد والمعجم والأصوات[25]. ففي المقام تبرز الحالات التي تستدعي استخدام الفصحى الرسمية كالاحتفالات الدينية والخطب السياسية والمحاضرات الجامعية وأخبار الإذاعات والتلفزات والكتابة الصحفية والأدب. على حين يترك للهجات حالات أخرى كالمحادثة مع الباعة والخدم والعمال والسائقين، وكذلك المحادثة مع الأسرة والأصدقاء والزملاء، والمسلسلات الشعبية الاجتماعية، والتعليقات الصحفية الساخرة، والأدب والأغاني الشعبية.

وفي المقام يلاحظ أن استعمال الفصحى يدلّ على مقام أرفع وأكثر جدية، على حين أن استعمال اللهجات المحكية يدلّ على ملامح شعبية أو طبيعية غير متكلّفة. والناس عامة يتطلعون إلى استخدام الفصحى، ويحاولون ذلك، كلما دعاهم المقام إليه كاللقاء في التلفاز، والحديث في السياسة، وقراءة الشعر الفصيح. أما التراث فإنّه يمدّ الفصحى بعمق تاريخي وغنى معرفي متنوّع ولا سيما المعرفة الدينية، ولذلك ينظر إلى الفصحى المعاصرة على أنها امتداد لذلك التراث المدوّن الذي يلقى الاحترام العفوي من الناس على اختلاف مستوياتهم. على حين أن اللهجات المحكية لاتملك تراثاً مدوّناً له تلك الخصائص، كما أنها لتعدّدها لاترقى لتشكل الوعي الجمعي لأبناء اللغة.

أما الاكتساب فيتصل بتعلّم اللغة بداية. فاللهجات المحكية يكتسبها الأطفال من الأهل بطريقة طبيعية. أما الفصحى فتتعلّم غالباً بعد اكتساب اللهجة المحكية، وتؤخذ الفصحى من خلال التعليم الرسمي أو من خلال تعليم القرآن الكريم في المساجد والمنازل. ويتطلب إتقان الفصحى حفظ الكثير من قواعد النحو والصرف واستظهار النصوص الأدبية ومداومة القراءة والتحصيل. ولا يتطلب اكتساب اللهجات في مراحل مختلفة من العمر سوى الاتصال اليومي والانخراط في المجتمع من دون الحاجة إلى تعليم مقصود.

وفي التقييس «ليس من المستغرب أن الشكل الأعلى من اللغة هو القياس بالوسائل المعتادة للتقعيد الرسمي. فهناك كتب المعجم والنحو، ومرشدات النطق، وكتب القواعد للاستخدام الصحيح للهجة العليا. كما أن حروف الأبجدية وقواعد التهجية راسخة للهجة العليا»[26]. وعلى العكس مما تقدّم قلّ أن نجد شيئاً من الدراسات والقواعد للهجات المحكية، كما أن تدوين أيّ منها غير متيسر لافتقارها إلى قواعد تهجية راسخة، مع عدم الرغبة في كتابة اللهجات أو تقعيدها أصلاً. وتشير دراسة فرجسون إلى أنّ ازدواجية اللغة ظاهرة ثابتة، وربما استمرت لعدة قرون[27]. ويمكن التخفيف من حدّة الازدواجية بتطوير مستوى تواصلي تترقى فيه اللهجات المحكية، وتبسّط فيه الفصحى مع المحافظة على خصائصها الثابتة للوصول إلى أقرب درجة

23 | انظر: [فاسولد، 2000، ص 57].
24 | انظر: [السابق، ص 58]، وانظر: [وافي، 1971، ص149 وما يليها].
25 | انظر: [فاسولد، 1992].
26 | انظر: [السابق، ص62].
27 | انظر: [السابق، ص66].

من الاستعمال الفصيح. ومن المؤكد أن آثار انتشار التعليم ووسائل الإعلام والاتصال والمواصلات وتمازج المجتمعات واضحة في الاتجاه نحو الفصحى في الوطن العربي[28].

وفي القواعد تتجلى أشياء من الاختلاف بين الفصحى ولهجاتها المحكية مع أنها جميعاً تنتمي إلى اللغة نفسها. فهناك تبسيط للقواعد، واقتصار على حالات معينة في استعمال الأدوات والظروف، وإهمال الإعراب والاتكاء على مواقع الكلمات للدلالة على الوظائف النحوية، والتصرف في الجموع والتذكير والتأنيث، والإبدال والتصرّف في الأصوات، ونحو ذلك ممّا هو شائع في اللهجات. وربما كان إهمال الإعراب أبرز تغيير لهجي إضافة إلى التغييرات الصوتية والصرفية والتوسع في الدخيل. أما المعجم والثروة اللفظية فهما مدار اختلاف بين الفصحى واللهجات. إذ تشترك الفصحى واللهجات في الكثير من الأصول المعجمية أصلاً، لكنها تتباعد كثيراً أو قليلاً في المفردات الاصطلاحية والعلمية والفنية، كما تختلف في التعامل مع الإمكانات الاشتقاقية والظواهر الدلالية كالترادف والمشترك والأضداد. ولا يمكن أن يقاس غنى الفصحى الدلالي بأي لهجة مهما كانت. فاللهجات تعتمد «معجماً» محدوداً من الأصول، وتقتصر على مجالات دلالية معينة بحسب البيئة، كالمفردات الزراعية أو التجارية أو الحرفية، وتقتصد كثيراً فيما سواها.

وتبقى الاختلافات الصوتية إحدى أبرز جوانب الاختلاف بين الفصحى ولهجاتها. فالفصحى لها نظامها الصوتي الثابت في القراءات القرآنية المتداولة نطقاً وسماعاً. على حين أنّ اللهجات لها بعض الخصائص الصوتية الناجمة عن تطوّر الأصوات أو اقتباس أصوات أجنبية أو اعتماد صور لهجية قديمة. وربما كانت الخصائص الصوتية من أولى علامات ظهور لهجة لها مايميزها من غيرها من اللهجات. وقد يمتدّ بعض هذه الخصائص، إذ يصبح عادة نطقية، إلى نطق الفصحى نفسها، فيختلف عندئذ أداء العراقي للفصحى عن أداء المصري أو الشامي أو المغربي أو السوداني.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه الازدواجية عبّرت عنها أدبيات واسعة منذ القرن الثامن عشر، وأخذت عنواناً للصراع بين الفصحى والعامية. وقد بدأ بعض المستعمرين الإنجليز في مصر حملة على الفصحى زاعمين أنّ تعلق المصريين بالفصحى هو سبب فقدهم قوة الاختراع[29]. كما أثيرت جملة من المطاعن على هذه اللغة. منها أنها لغة قديمة عاجزة عن مجاراة الحياة الحديثة، وأنها لغة أدبية لاتصلح للعلوم الجديدة، وأنّ قواعدها صعبة وتعلّمها شاقّ، وأن العامية بأي شكل من أشكالها أسهل من الفصحى وأقرب إلى الناس، وأن خطّها وإملاءها صعب على عكس الكثير من اللغات الأجنبية وغير ذلك.

لكنّ الفصحى هي اللغة المشتركة فعلاً بين أبناء الوطن الكبير على اختلاف لغاتهم أو لهجاتهم، فهي لغة الدين والتاريخ والثقافة. وقد نجح التعليم حين جعلها لغته الرئيسة منذ ظهور دولة محمد علي في مصر بدءاً من 1805م، وظهرت فيها ألوف المصطلحات في شتى العلوم والآداب والفنون، وترجم إليها من المراجع والكتب والنشرات والوثائق الجمّ الغفير، ونشرت آثارها القديمة محقّقة، ووضعت بين أيدي العلماء والمتعلمين، وكتب بها أدب حديث ذو فنون منذ قرن ونصف تقريباً، واعتمدت لغة رسمية للدول العربية ولعدد من المنظمات الدولية، وصارت جزءاً من المشروع القومي ومرتكزاً للوحدة المنشودة، وأنشئت لأجلها المجامع اللغوية (أقدمها مجمع دمشق الذي تأسس عام 1919)، والمؤسسات العلمية كمكتب تنسيق التعريب في الرباط وغيره. ومع أن الفصحى كما أشرنا أنجزت الكثير لتكون اللغة المناسبة للحياة، فإنَّ الأوضاع الراهنة تنبئ بانتكاسة لها أبعادها وأشكالها المتأثرة بحال الأمة وقوّتها. فمن الملاحظ حالياً أن هناك قصداً لإبعاد الفصحى عن الإعلام المرئي والمسموع وإشاعة العاميات في الكثير من القنوات التلفازية الموجهة لتهديم قيم المجتمع وإشاعة ثقافة السحر والشعوذة والمسابقات الرخيصة والفن الهابط والانحلال الأخلاقي. كما أن هناك قصداً لدى بعض الجهات المتنفذة في بلدان الوطن العربي الكبير للتدريس باللغات الأجنبية ولا سيما الإنجليزية، وافتتاح فروع للجامعات الأجنبية والمدارس الخاصة التي لاتدرّس بالعربية. ويلاحظ أيضاً أنّ تهاوناً واضحاً صار يسم التعليم العام في معظم أرجاء العروبة، مع بقاء الأمية عائقاً أمام التنمية الثقافية. وأن هناك محاولات لإبعاد الفصحى عن الحياة، وتفضيل العاميات عليها في الإعلان ووسائل الاتصال والأسواق والعلامات التجارية وتحوها. كما أنّ هناك محاولات أشرنا إلى بعضها في هذا البحث لتوليد ثنائيات لغوية مزاحمة، كما في العراق والمغرب والسودان.

28 | انظر في هذا الموضوع: [موسى، 1987].
29 | انظر: [الخطيب،2004، ص3 وما يليها].

إنّ وجود لهجات محكية متعدّدة أمر طبيعي لايثير مشكلة مالم يوظف التوظيف المغاير، وإنّ أي دراسات علمية تجرى على اللهجات المحكية لأغراض لسانية تخدم المجتمع ووحدته أمر مختلف تماماً عن إنشاء معاجم لهذه اللهجات واصطناع قواعد وضوابط، واستخلاص خصائص، وإيجاد آداب خاصة بها، لأن ذلك سيفضي إلى تحويلها إلى لغات مستقلة، وفي ذلك من المشكلات مالا يخفى على أحد.

5- خاتمة

إنّ المشكلات اللغوية الراهنة مشكلات اجتماعية ذات أبعاد سياسية من دون شكّ. وليس هذا غريباً لارتباط اللغة بالهوية والدولة والقومية والأقليات. لقد أكّد هذا البحث أنّ وجود مظاهر للتعدّد اللغوي والازدواجية اللغوية في دول الوطن العربي شيء طبيعي لاينكره أحد، لكن الخطورة تكمن في افتعال المشكلات وإعادة صياغة القضايا وصرف الأنظار عن الأهداف الكامنة، لأن ذلك كلّه يأتي غالباً بتوجيه وتمويل من مراكز البحوث الأجنبية التي تتخذ من هذه المظاهر الاجتماعية أسباباً للتدخل في الشؤون الخاصة للأمة. وإنّ اللسانيات ولا سيما اللسانيّات الاجتماعية جديرة ببحث كلّ المشكلات الاجتماعية بالمنهج العلمي القائم على الوصف والنقد والاقتراح، والوسائل العلمية المعتمدة لكي لاتبقى البحوث الاجتماعية عامة والبحوث اللسانية المتصلة بها خاصة موضع شكّ وحذر من المواطنين والمسؤولين العرب على حدّ سواء.

المصادر والمراجع

أبو نضال، 1987 — أبو نضال، نزيه،.غة القومية: الحقائق التاريخية والتشويهات الراهنة// مجلة الوحدة. السنة الثالثة، العدد (33–34) حزيران وتموز 1987، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.

بشر، 1997 — بشر، كمال. علم اللغة الاجتماعي، مدخل، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط. ثالثة، 7991.

الخطيب، 2004 — الخطيب، محمد كامل. اللغة العربية. القسم الثاني. الفصحى والعامية، سلسلة قضايا وحوارات النهضة العربية (28)، وزارة الثقافة. دمشق، 2004.

الدنيا، 1991 — الدنيا، محمد. حول الخليج العربي وحركة الهجرة إلى منطقته// مجلة الوحدة.السنة السابعة، العدد (82–83) يوليو وأغسطس 1991، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.

عشاري، 1988 — أحمد محمود، عشاري. أزمة اللسانيات في العالم العربي// المجلة العربية للدراسات اللغوية. معهد الخرطوم الدولي للغة العربية. المجلد السادس، العدد الأول/ العدد الثاني. جمادى الآخرة 1408هـ- فبراير 1988م، الخرطوم، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

فاسولد، 2000 — فاسولد، رالف. علم اللغة الاجتماعي للمجتمع. ترجمة إبراهيم بن صالح محمد الفلاي. الرياض: جامعة الملك سعود، 2000 .

الفضيلي، 1992 — الفضيلي، محمد .حول بعض الدعاوى الإثنية في المغرب العربي// مجلة الوحدة. السنة الثامنة، العدد (93) أيار 1992، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.

الفيتوري، 1989 — الفيتوري، الشاذلي. الازدواجية اللغوية والازدواجية الثقافية في الوطن العربي. ترجمة وتلخيص رشيد بناني// مجلة الوحدة. السنة السادسة، العدد (62/61) تشرين أول وتشرين ثان 1989، المجلس القومي للثقافة العربية.

قدور،2001 — قدور، أحمد محمد. اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي. ط. أولى. دمشق: دار الفكر، 2001.

كوثراني، 1987 — كوثراني، وجيه. مقاربة منهجية في مصطلح الدولة والأمة في الزمن السياسي للنهضة العربية// مجلة الوحدة، السنة الثالثة، العدد (31–32) نيسان وأيار 1987، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.

مركز دراسات الوحدة العربية، 1986 — مركز دراسات الوحدة العربية. اللغة العربية والوعي القومي. مجموعة بحوث ومناقشات. بيروت، 1986.

موسى، 1987 — موسى، نهاد. قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث. عمان: دار الفكر، 1987.

ميشال،1983 — زكريا ميشال .السيوسيو ألسنية والصراعات اللغوية// مجلة الفكر العربي المعاصر. العددان (27–28)، خريف 1983، مركز الإنماء القومي، بيروت.

هارمان، 2006 — هارمان، هارالد. تاريخ اللغات ومستقبلها، عالم بابلي، ترجمة سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، قطر، الدوحة 2006.

وافي، 1971 — وافي، علي عبدالواحد. اللغة والمجتمع. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1971.